شركة مصر للمقاصة
والتسوية والحفظ المركزى

M.C.S.D

التقرير السنوى

٢٠٠٠

درع الحماية للمستثمرين والأعضاء

شركة مصر للمقاصة
والتسوية والحفظ المركزى

التقرير السنوى

٢٠٠٠

درع الحماية للمستثمرين والأعضاء

فهـــــرس

٢	كلمة السيد الأستاذ رئيس مجلس الإدارة
٤	مقدمة
٥	المعالم الرئيسية لعام ٢٠٠٠
٦	نافذة على مصر للمقاصة
٨	توفير الحماية للسوق والمستثمر
١٠	المظلة القانونية للشركة
١٢	الخطط المستقبلية
١٤	الشركات المصدرة التى تم قيدها بالحفظ المركزى
١٥	إدارات السجلات - شركات السمسرة
١٧	قائمة المركز المالى
١٨	قائمة الدخل للسنة المالية المنتهية
١٩	قائمة التغير فى حقوق الملكية
٢٠	بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية
٢١	تقرير مراقب الحسابات إلى السادة المساهمين
٢٢	السياسات المحاسبية الهامة
٢٤	الرسوم البيانية

كلمة السيد الأستاذ رئيس مجلس الإدارة

بعد مرور ستة أعوام من العمل الجاد الدؤوب والمتواصل، تستمر شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزى فى الحفاظ على مستوى أدائها الرفيع، وذلك ببذل الكثير من الجهد لتطوير الأداء بسوق المال المصرية وزيادة فاعليته، وهو ما يتم عن طريق إتمام جميع الخدمات التى تقدمها، ومساعدة الأعضاء المشتركين بها لمواكبة أحدث ما يجرى من تطورات بالأسواق العالمية.

وكما اعتدنا فى الأعوام السابقة أن نستعرض معاً الإنجازات التى تحققت، لاستلهام النجاح الذى تحقق بالأمس ليكون دافعاً نحو المزيد من النجاح مستقبلاً.

لقد شهدت سوق المال المصرية خلال عام ٢٠٠٠ أحداثا وتطورات جديدة من أهمها اعتماد قانون الإيداع والقيد المركزى الذى صدق عليه السيد رئيس الجمهورية بعد أن أقره مجلس الشعب فى ٢٠٠٠/٥/١٨. وقد هيأ صدور القانون المناخ التشريعى للشركة وساهم فى وضع الإختصاصات والمسئوليات الخاصة بها فى إطار قانونى منظم.
لذا يعد صدور قانون الإيداع و القيد المركزى بمثابة نقطة تحول فى تاريخ شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزى.

ومن أهم ما تعرض له القانون توثيق العلاقة بين الشركة والأعضاء المشتركين بها من شركات السمسرة المتعاملة فى السوق، وذلك من خلال اشتراط القانون على أى عضو يرغب فى الاشتراك بشركة الإيداع والقيد المركزى أن يساهم فى رأس مال الشركة، مما يكسب السوق مزيداً من الاستقرار.

وتتويجاً للإنجازات التى تمت خلال عام ٢٠٠٠ فقد تم إنشاء صندوق ضمان التسويات تطبيقاً لقرار الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ١٩٩٩/٨/١٨، وقد تم إنشاء الصندوق الذى بدأ ممارسة نشاطه الفعلى اعتباراً من يناير ٢٠٠٠ - لتقليل المخاطر الناجمة عن تأخر أحد طرفى التسوية فى الوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الآخر، مما كان له أكبر الأثر على زيادة معدل الاستقرار بالسوق وتشجيع الاستثمار الأجنبى حيث ارتفعت نسبة مساهمة الأجانب إلى ٢٨% شراء و١٨% بيع مقارنه بـ ٢٧% شراء و١٧% بيع خلال عام ١٩٩٩. مما انعكس بدوره على زيادة حجم التداول بنسبة ٢٧,١% عن العام السابق وقيمة التداول بنسبة ١٣,١% عن العام السابق.

وقد ارتفع عدد الأعضاء المشتركين بنظام الحفظ المركزى حتى بلغ ٥٩٦ عضواً فى نهاية عام ٢٠٠٠، موزعين كالتالى: ٣٧١ شركة مصدرة، و١٤٧ شركة سمسرة، و٧٨ شركة أو بنك يمارس إدارة سجلات أوراق مالية.

ونظراً لاهتمام شركة الإيداع والقيد المركزى اهتماما بالغا باتباع معايير أمنية عالية المستوى للحفاظ على سرية المعلومات المتوفرة لديها، سارعت الشركة بتنفيذ خططها بصدد تأمين برامج الحاسب الالى من أى اختراقات خارجية باستخدام نظام حماية الشبكات (Firewall) وزيادة مساحة الخزينة فى مدينة السادس من أكتوبر من حوالى ٤٠٠ متر مربع إلى حوالى ٨٠٠ متر مربع لتأمين عملية حفظ الأسهم.

ومن أهم إنجازات عام ٢٠٠٠ التغلب على المعوقات التى كانت تعترض استثمارات الأجانب، والتى كانت تتمثل فى صعوبة تحويل قيمة العمليات إلى العملة الأجنبية. لذا فقد قامت الشركة بالتعاون مع الهيئة العامة لسوق المال والبنك المركزى بوضع نظام خاص لضمان تنفيذ تحويلات الأجانب بعد إتمام التسوية المالية مباشرة. كما يتضمن هذا النظام تحويلات أرباح المساهمين الأجانب فى الشركات المصرية مما يسهم فى زيادة معدل الاستثمارات الأجنبية فى سوق الأوراق المالية المصرية.

ويسعدنا أن نعرض لسيادتكم ولكافة المتعاملين فى سوق الأوراق المالية تطور معدلات الأداء خلال هذا العام مقارنة بالأعوام الماضية، وإلقاء الضوء على كافة الخدمات والأدوات المستخدمة والتى يمكن للمشتركين الاستفادة منها.

وفى ختام كلمتى لا يسعنى سوى أن أتوجه بالشكر والعرفان لكل العاملين بالشركة على جهودهم الصادقة فى إنجاح ذلك الصرح العملاق، وخلق مناخ يسوده مبدأ العمل الجاد، والتطوير المستمر، ورفع كفاءة أداء العاملين، كما يسوده الحب والتعاون الصادق الذى ينعكس بدوره على الحفاظ على الاستقرار بسوق الأوراق المالية.

على محمد نجم
رئيس مجلس الإدارة
والعضو المنتدب

مقدمة

عادة ما يقبل الناس على رؤية واقتناء الأشياء الدقيقة التى تعمل بكفاءة وانضباط، ولكن نادراً ما يتساءلون عن الأسباب الكامنة وراء هذه الدقة وهذه الكفاءة. وكمثال على ما نعنيه هو الساعة. فإن معظم الناس يرتدون ساعات حول معاصمهم، لكن كم منهم يعرف عدد وكيفية عمل الأجهزة الدقيقة داخل أى ساعة؟ ولعلنا لا نكون بعيدين عن الواقع إن قلنا أن عدداً قليلاً جداً من الناس يعرف ذلك، رغم إعجابهم الذى قد يصل أحياناً إلى حد الانبهار بدقة وانضباط الساعة ....!

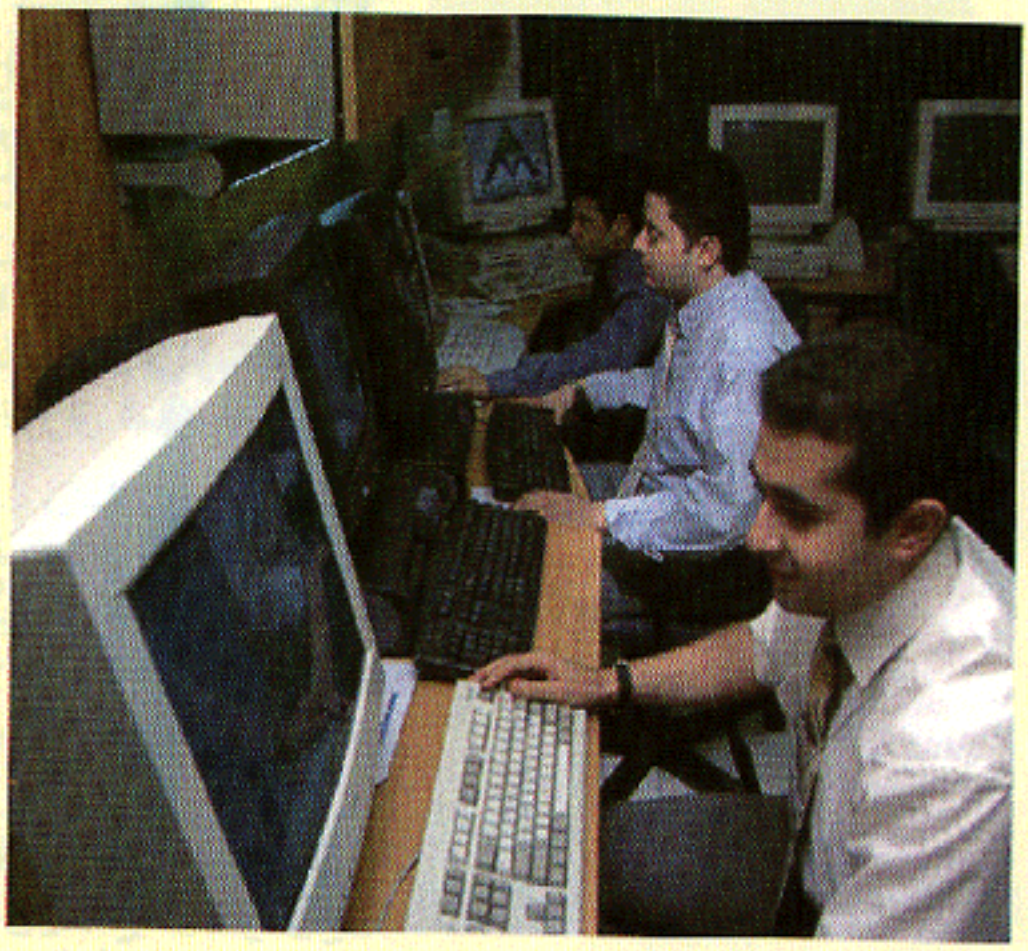

وإذا جاز لنا تشبيه الاقتصاد المصرى بالساعة، فإن شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزى بما تقوم به من عمل دقيق، ومنظم، ومحدد في أسواق المال المصرية، هى بمثابة أحد الأجهزة الدقيقة التى تؤدى إلى كفاءة وانضباط عمل الساعة. أو بمعنى آخر تلك التى يقوم عليها كفاءة وانضباط وأمان أسواق المال المصرية، مما يحقق الهدف الأسمى وهو خدمة الاقتصاد المصرى.

ومن الجدير بالذكر أن شركة مصر للمقاصة هى الجهة الوحيدة التى تضطلع بعمل المقاصة، والتسوية، والحفظ، للأوراق المالية فى مصر. وهى بذلك تعتبر جزءً أساسياً من البنية الأساسية للسوق.

تقوم مصر للمقاصة بتسوية العمليات التى تتم على الأوراق المالية سواء التسوية الورقية أو النقدية فى بورصتى القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية، كما تقوم بتحويل العوائد ومدفوعات الأرباح من الشركات المصدرة إلى حملة الأسهم، بالإضافة إلى الاحتفاظ بسجلات حملة الأسهم.

ولا تقتصر مهمة مصر للمقاصة على توفير عنصر الأمان للمشاركين بها من شركات مصدرة للأوراق المالية البالغ عددهم ٣٧١ شركة، والبنوك، وشركات إمساك السجلات. بل تتعدى ذلك لتشمل توفير عنصر الأمان لكافة المستثمرين المصريين والأجانب سواء أفراد أو مؤسسات.

وقد حققت مصر للمقاصة مكانتها البارزة فى الأسواق المالية العالمية بفضل أسلوبها الشامل والمتكامل فى توفير خدمات المقاصة، والتسوية، والإيداع المركزى.

لقد شهد عام ٢٠٠٠ استكمال تطور البنية الأساسية القانونية والتكنولوجية للشركة، ويشرفنا أن نعرض فى هذا التقرير بعض الإنجازات التى أكدت على أهمية وخطورة الدور الذى تقوم به الشركة فى الأسواق المالية المصرية المتنامية، كما نعرض أيضاً بعضاً من جهودنا فى تقليل مخاطر الاستثمار فى سوق المال، بالإضافة إلى التطوير والتوسع فى الخدمات التى تقدمها للمشاركين، وأخيراً فإن التقرير يلقى الضوء على بعض خطط الشركة للتنمية المستقبلية.

المعالم الرئيسية لعام ٢٠٠٠ م

يناير ٢٠٠٠

بداية مزاولة صندوق ضمان التسويات لنشاطه فى خدمة سوق المال المصرية، والذى تم إنشائه خصيصا بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم ١١٧ لسنة ١٩٩٩، وذلك لضمان إتمام عمليات التسويات المالية والورقية فى المواعيد المحددة لها دون حدوث أى تأخير. وهو ما ساهم فى المزيد من الاستقرار بالسوق، وبالتالى تشجيع الاستثمارات الأجنبية وزيادة حجم التداول بالسوق.

فبراير ٢٠٠٠

الموافقة على زيادة رأس المال المصدر من ١٠ مليون جنيه مصرى إلى ١٥ مليون جنيه مصرى وزيادة رأس المال المرخص به إلى ٥٠ مليون جنيه مصرى .

مايو ٢٠٠٠

مجلس الشعب يصدق على قانون الإيداع والقيد المركزى، ويحدد القانون طبيعة العلاقة بين كل من الشركة والأطراف المعنية بالسوق، ويضيف بعض المهام للشركة لخدمة السوق.

يونيو ٢٠٠٠

الانتقال وبدء العمل بالفرع الرئيسى الجديد بالشركة والكائن فى ٧٠ شارع الجمهورية.
إنشاء موقع للشركة على شبكة الإنترنت .

يوليو ٢٠٠٠

بداية العمل بقانون الإيداع والقيد المركزى

نوفمبر ٢٠٠٠

تطبيق نظام جديد لخدمة المستثمر الأجنبى، وهو تحويل قيمة العمليات المنفذة بالعملة المحلية إلى العملة الأجنبية لحساب البنك الحافظ الخاص بالعميل الأجنبى الذى يرغب فى تحويلها للخارج.

ديسمبر ٢٠٠٠

تعديل الهيكل التنظيمى للشركة ليتوافق مع القانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠

نافذة على مصر للمقاصة

تقديم خدمة متكاملة

انطلاقاً من السياسة التى تنتهجها الهيئة العامة لسوق المال لتطوير ورفع مستوى الأداء بالسوق بما يتماشى مع المعايير الدولية فى التعامل، وذلك عن طريق استحداث مجموعة من الأدوات والوسائل والنظم التى من شأنها وضع نظام للتعاملات التى تتم فى السوق بشكل يجمع ما بين الدقة والسرعة وضمان تنفيذ التسويات فى توقيتاتها المحددة، ووفق النظام الموضوع لتنفيذها، وذلك نظراً لطبيعة التعاملات التى تتم فى السوق و لأنها يجب أن تشتمل على هذه العناصر الأساسية.

ومن هذا المنطلق تم إنشاء شركة واحدة مسئولة عن ضمان وصول كافة الحقوق المترتبة على عمليات التداول بالبورصة لأصحابها، وتتولى من جهة أخرى كافة الخدمات المقدمة للورقة المالية اعتباراً من إصدارها وما يتبع ذلك من توزيع أية مستحقات لها، أو استبدالها، وغير ذلك من الخدمات الأخرى، وبذلك أصبحت شركة الإيداع والقيد المركزى (شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزى) هى الجهة الوحيدة المخول لها.

العناصر الأساسية

أولاً : إتمام عملية التسوية الورقية والنقدية لكافة العمليات التى تتم ببورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية.

ثانياً : تطبيق نظام الايداع المركزى وتحويل التعامل على الأوراق المالية من التعامل المادى إلى التعامل من خلال قيود دفترية، وذلك عن طريق السحب التدريجى للأوراق المالية وعمل حيازة مركزية لها.

ثالثاً : إدارة صندوق ضمان التسويات، وهو المسئول عن إلغاء المخاطر الناتجة عن عدم إتمام التسويات المالية أو الورقية للتعاملات التى تتم ببورصة الأوراق المالية، ويقوم الصندوق بتغطية العضو فى حالة عدم سداده لقيمة الأوراق المالية المشتراة، كما يغطى العضو فى حالة عدم تسليمه للأوراق المالية المباعة.

رابعاً : تقوم الشركة بالمعاونه في عملية إصدار الأسهم بدلاً من الشركات المصدرة المشتركة بالنظام من خلال القيود الدفترية، وليس طباعة الأسهم.

خامساً : تتولى الشركة أيضا تنفيذ جميع العمليات المقررة من قبل الشركات المصدرة على الأوراق المالية الخاصة بها من توزيع أرباح و زيادات رؤوس الأموال، سواء عن طريق التوزيعات المجانية، أو طرح أسهم جديدة للاكتتاب، سواء الاكتتاب العام أو المغلق، أو عوائد السندات والاسترداد.

سادساً : تتولى الشركة إدارة سجلات المساهمين بدلا من الشركات المصدرة المشتركة بها.

سابعاً : وإدارة نظام لقيد حقوق الرهن على الأوراق المالية.

ثامناً : مجموعة أخرى من الخدمات المساعدة التى يتم تقديمها لجميع الأطراف العاملة بسوق المال.

وكان الهدف من خلق مؤسسة مالية يخول لها إتمام كافة الخدمات سالفة الذكر، هو إرساء ثقة المستثمرين فى سوق المال بمصر والعمل على ضمان حصولهم على كافة مستحقاتهم المتعلقة بأوراقهم المالية.

وفى إطار السياسة المتبعة نحو تكامل الخدمات المقدمة قامت الشركة بانتهاج نهجاً جديداً لم يطبق حتى الآن فى المؤسسات المالية الكبرى المماثلة، وهى قيامها بإتمام عمليات صرف الأرباح عن طريق منافذ الصرف الخاصة بها لدى البنوك المشتركة بنظام صرف الأرباح داخل الجمهورية. وذلك لضمان حصول المستثمر على أرباحه بأيسر الطرق وأكثرها أماناً. كما أتاحت أيضاً عمليات التحويل على أرقام حسابات الأفراد فى البنوك داخل وخارج الجمهورية، وكذا أرباح المساهمين الأجانب بالدولار لحساب البنك الحافظ المتعامل معهم، ولمزيد من التسهيلات المقدمة من قبل الشركة فإنها تدرس إدخال نظام جديد فى الصرف يتيح توصيل الأرباح إلى المنازل (Home Delivery). كما اهتمت أيضاً شركة الإيداع والقيد المركزى بالشركات المصدرة للأوراق المالية، وعملت على تلبية كافة طلباتهم من حيث مسئولية الشركة عن إدارة سجل المساهمين نيابة عن الشركة المصدرة، والطرق المختلفة فى إعداده، وتنظيمه، وتسليمه للشركة وإخطارها بجميع عمليات الرهن التى تتم على الأسهم. كما أتاحت الشركة للراغبين من الشركات المصدرة إمكانية الاشتراك مع شركة الإيداع والقيد المركزى فى اليات الربط الالى لتمكينهم من إعداد قوائم المساهمين بأنفسهم مع تقديم الدعم الفنى لهم.

وكان لزاماً على إدارة الشركة فى ضوء تلك الخدمات المقدمة لكافة المساهمين، والشركات المصدرة للأوراق المالية من توفير الآليات اللازمة لذلك، مع استقطاب أحدث أجهزة الحاسبات الآلية وتصميم البرامج بطريقة تتيح درجة عالية من السرية والأمان ومنع الاختراقات الخارجية، ولمزيد من الشفافية فى الأداء فقد تم إنشاء موقع على الإنترنت (Web Site) خاص بالشركة لخدمة المستثمرين فى الداخل والخارج، وكافة المتعاملين بسوق الأوراق المالية.

وتتضافر جهود كافة الأطراف المعنية بسوق المال بداية ببورصة الأوراق المالية محل تنفيذ عمليات التداول، وشركة القيد والإيداع المركزى، وشركات السمسرة، وشركات إمساك سجلات الأوراق المالية، وانتهاء بالهيئة العامة لسوق المال التى تعد الجهة الرقابية على جميع الأطراف المتعاملة بالسوق لبناء كيان اقتصادى قوى مدعم بإطار من الحماية لكافة الأطراف.

والجدير بالذكر أن ما تقدمه الشركة من خدمة متكاملة هو ما ثبت صحته وصوابه، إذ أصبح هو الاتجاه السائد فى العالم ككل، حيث تسعى الشركات التى تقدم خدمات المقاصة، والتسوية، للاندماج مع شركات الحفظ والإيداع المركزى ليكونوا كياناً متكاملاً.

وتستمر الشركة فى مراحل التطوير والبحث عن كل جديد يخدم ذلك السوق، فقد بدأت الشركة بفكرة وأصبحت اليوم مؤسسة مالية كبرى، وقد طرقت أبواباً لم يطرقها أحد من قبل من المؤسسات المماثلة، والتى بدأت أعمالها من أعوام تضاعف عمر الشركة، وذلك بشهادة جميع الخبراء الذين قاموا بزيارة الشركة وأثنوا على الشركة موظفين وإدارة.

توفير الحماية للسوق والمستثمر

إنشاء صندوق ضمان التسويات

تنطلق الفلسفة العامة للشركة من خلال المسئولية الكبيرة التى تقع على عاتقها حيث تعد الشركة حجر الزاوية فى سوق المال بمصر، الأمر الذى يجعل اهتمامها الأول والأخير هو الحرص الشديد على تقديم خدمة عالية المستوى، وفعالة، ويعتمد عليها، ويوثق بها. وكذلك انتهاج سياسات تأمينية واضحة لكسب ثقة عملائها من الأعضاء المشتركين بها، والمستثمرين فى البورصة المصرية سواء على المستوى المحلى، أو الإقليمى، أو الدولى.

تسعى الشركة دائماً إلى توسيع نطاق تقديم خدماتها واكتساب مزيد من ثقة عملائها من خلال التطوير والتغيير المستمر فى كيفية تقديم الخدمة واتباع أحدث النظم والوسائل المتبعة دولياً، واستحداث أدوات جديدة تسهم فى تنشيط السوق.

وقد قامت الشركة بعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال بإنشاء صندوق ضمان التسويات الذى بدأ فى ممارسة نشاطه بالفعل اعتبارا من أول يناير ٢٠٠٠، وقد أنشئ الصندوق خصيصاً لضمان تسوية العمليات التى تتم بالبورصة، واكتساب ثقة المستثمر وتأكيد الحماية التى يمكن أن توفرها السوق المصرية للمستثمر فى الحصول على مستحقاته من أوراق مالية أو نقود فى الموعد المحدد للتسوية. مما كان له أثره الواضح فى ارتفاع نسبة مشاركة الأجانب فى السوق المصرية بنسبة ٢٢% عن العام الماضى، ومن أهم سمات الصندوق أن الأعضاء المشتركين به هم أنفسهم المساهمين فى إنشائه، إذ يتكون رأس مال الصندوق من مساهمة الأعضاء كل طبقاً لحجم تعاملاته بالبورصة، ويظهر نشاط الصندوق بوضوح فى انعدام المعلقات خلال عام ٢٠٠٠ مقارنة بالعام الماضى.

وكان الهدف الرئيسى من إنشاء الصندوق هو إلغاء مخاطر التسويات، وذلك بتدخل الصندوق لتغطية طرف التسوية المتخلف عن الوفاء بالتزاماته النقدية أو الورقية تجاه الطرف الآخر والناتجة عن عمليات التداول. مما أدى إلى زيادة حجم التعاملات فى السوق، وجذب الاستثمارات الأجنبية للمشاركة، وارتفاع معدل دوران الأوراق المالية. كانت الشركة على ثقة تامة من أن إنشاء الصندوق سيؤدى للتغلب على مشكلة تزايد حجم المعلقات المالية أو الورقية ويحقق الحماية لكافة المتعاملين فى السوق بتغلبه على المخاطر التى تصاحب عدم إتمام التسويات فى توقيتاتها المحددة، الأمر الذى يؤدى لزيادة حجم التعامل فى السوق بشكل عام.

وقد ثبتت صحة وسلامة وجهة نظر شركة مصر للمقاصة، وخير دليل على ذلك هو النتائج وأرقام حجم المعلقات.

نظام الاسترداد الدولارى

تشجيعاً لجذب الاستثمارات الأجنبية فى البورصة المصرية، واستكمالا للتسهيلات التى تنتهجها الحكومة المصرية للمستثمرين

المصريين والعرب والأجانب، وإمتداداً لجهود تطوير آليات سوق المال واستحداث الأدوات الجديدة، قامت شركةمصر للمقاصةبالتعاون مع الهيئة العامة لسوق المال والبنك المركزى بإعداد آليه جديدة لتحويل قيمة عمليات البيع الخاصة بالأجانب فى البورصة المصرية، وكذا ما يستحق لهم من أرباح إلى العملة الأجنبية التى يحددونها، وقد تم تنفيذ النظام بالتعاون والتنسيق بين شركة مصر للمقاصة وبنكى المقاصة (الأهلى ومصر)، وأمناء الحفظ الذين يتعاملون مع العملاء الأجانب، وكذلك البنك المركزى المصرى.

وقد روعى فى النظام ضبطه وتدقيقه بحيث لا يكون أداة لاستنزاف العملات الصعبة من مصر بل يتم التحويل فقط وفقاً لعمليات البيع أو عمليات صرف الأرباح.

هذا وتتلخص آليات النظام المشار إليه فيما يلى:

يقوم أمناء الحفظ المحليين والمتعاملين مع عملاء أجانب بفتح حسابين لدى بنك المقاصة أحدهما بالجنيه والأخر بالدولار. وفى حالة رغبة المستثمر الأجنبى تحويل قيمة العملية بالدولار، تقوم مصر للمقاصة بتغذية الحساب الدولارى للبنك الحافظ (الذى يقوم بإضافة قيمة العملية بالجنيه) لدى بنك المقاصة، ثم يقوم البنك الحافظ بدوره بالتحويل لعميله.

تأمين البرامج والحاسبات الآلية بالشركة

قامت الشركة بإتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين مستوى التأمين الخاص بالأنظمة المستخدمة وقد تضمنت هذه الخطوات إستخدام نظام حماية الحاسب الآلى (Firewall) حيث يقوم هذا النظام بتقليل الإحتمالية الممكنة لإختراق الأنظمة العاملة بالشركة كما يقوم النظام بتعريف الفنيين بأيه محاولات يقوم بها أى شخص من داخل أو خارج الشركة لإختراق شبكة المعلومات الخاصة بها .
كذلك فقد أولت الشركة إهتماماً خاصاً للبرامج الخاصة بإدارة الشبكات لضمان عوامل الأمان والأداء المتميز والتعريف على مشاكل الشبكة لحظة حدوثها. كل هذه الخطوات كان من ثمارها إضافة مستوى متميز من تأمين البيانات والخطوط والشبكات.

بالإضافة إلى تركيب وحدات (Firewall) إضافية لأجهزة الحاسب الرئيسية تفصل بينها وبين باقى أجهزة الشركة، وذلك لإضافة مزيد من الحماية لقواعد البيانات حتى فى حالة وصول المخترق إلى أحد أجهزة الشركة. واستخدام التشفير عند نقل البيانات بين أفرع الشركة المختلفة. وعمل اختبارات اختراق للشبكة بشكل دورى للتأكد من كفاءة نظم التأمين.

المظلة القانونية للشركة

صدر قانون الإيداع والقيد المركزى (قانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠) من أجل إيجاد مظلة قانونية تعمل من خلالها شركة الإيداع والقيد المركزى (شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزى)، وتهيئة المناخ التشريعى الذى يساعدها على القيام بمختلف أنشطتها بشكل يأتى متفقاً مع القانون، أى أن القانون قام بوضع الإطار التشريعى للأنشطة التى تقوم بها الشركة بالفعل، كما أتى مستحدثاً لبعض الخدمات والأنشطة التى من شأنها تطوير سوق المال المصرية وجعلها تقف محاذية لأسواق المال المتقدمة.

وقد تم تعميم نظام الحفظ المركزى ليشمل:

- جميع الشركات المصدرة المقيدة بالبورصة
- الشركات المصدرة التى طرحت أو ترغب فى طرح أسهمها أو جزء منها للاكتتاب العام.
- غير ذلك من الشركات التى ترغب فى الاشتراك بنظام الحفظ المركزى.
- مما يعنى استيعاب الجهات المسئولة لأهمية تطبيق النظام، وما يترتب عليه من توفير الوقت، والجهد، والمال، والرغبة فى توحيد نظام التداول، والتعامل على الأوراق المالية، وسرعة دوران الأوراق المالية المسجلة فى قيود دفترية، دون المعاناة من مشكلات الأوراق المالية المطبوعة.
- كما أسند القانون للشركة جميع الخدمات المقدمة على الورقة المالية اعتباراً من إيداعها فى الحفظ المركزى وانتقال ملكيتها وغير ذلك.
- إمساك سجلات بأسماء ملاك الأسهم، وتسجيل انتقال الملكية فى سجل المساهمين الخاص بالشركة المصدرة نيابة عنها، وما يرد عليها من حقوق وتصرفات.
- تتولى الشركة ما يستتبع ذلك من توزيع المستحقات الناتجة عن الأوراق المالية التى يتم حفظها، وتقوم بنشر كافة التقارير التى ترغب الشركة المصدرة الإفصاح عنها، أو التأكد من قيام الشركة بنشرها.

وقد وجد هذا النظام ليحل محل سجلات المساهمين لدى جهة الإصدار، ويكون على شركة القيد استحداث الوثائق التى تحل محل صكوك الأوراق المالية، وذلك فى التعامل وحضور الجمعيات العمومية.

- أسند القانون للشركة إنشاء وتشغيل نظام تسليف الأوراق المالية، مما يؤدى إلى تنشيط التعامل على الأوراق المالية.
- وضع القانون الإطار التشريعى الذى يعمل من خلاله أمناء الحفظ، كما عرف النشاط بأنه "كل نشاط يتناول حفظ الأوراق المالية والتعامل عليها وإدارتها باسم ولصالح المالك أو باسم المالك المسجل لصالح المالك المستفيد وذلك كله تنفيذاً لتعليمات العميل وفى حدودها". كما أتى ببعض الشروط لعمل هذه البنوك فى سوق المال المصرية من أهمها الحصول على ترخيص من قبل الهيئة العامة لسوق المال.

وتوضيحا لما سبق عرف القانون كل من المالك المسجل والمالك المستفيد:

المالك المسجل: هو من يتم التعامل باسمه لصالح غيره من الملاك.

المالك المستفيد: هو من يتم التعامل لصالحه باسم المالك المسجل.

حدد القانون الجهات التى لها الحق فى العمل كمالك مسجل وهى: بنوك الإيداع، والجهات التى تمارس أنشطة أمناء الحفظ، أو إدارة محافظ الأوراق المالية، أو أى نشاط آخر يصدر به قرار من الوزير المختص بعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال.

- عدل القانون موعد انتقال الملكية لتصبح اعتباراً من إتمام تسوية العملية التى أجريت بالبورصة، بدلاً من تاريخ تنفيذ العملية كما كان من قبل فى قانون رأس المال.

- كما أتى القانون بمبدأ غاية فى الأهمية ومقتضاه أنه فى حالة إفلاس أحد أعضاء الإيداع تقوم الشركة بإتمام المقاصة والتسوية للعمليات التى كان هذا العضو طرفاً فيها قبل الحكم بإشهار إفلاسه. وكانت هذه المادة فى القانون من أهم المواد التى كان من شأنها زيادة ثقة المستثمر سواء المصرى أو الأجنبى فى الحصول على مستحقاته تحت أى ظروف وفى جميع الأحوال.

- ألزم القانون الشركة (شركة الإيداع والقيد المركزى) بتوقيع عقد مع الأعضاء المشتركين بها ليحدد حقوق والتزامات كل منهما تجاه الآخر، والإجراءات التى تتخذ فى حالة عدم قيام أى منهما بتنفيذ التزاماته.

- وأعطى القانون صلاحية جديدة لشركة الإيداع وهى رهن الأوراق المالية التى أودعها عضو الإيداع المركزى لدى الشركة باسمه ولحسابه، متى طلبت الشركة ذلك ضماناً لتنفيذ التزاماته والتصريح لها بالاقتراض بضمان رهن تلك الأوراق.

- وألزم القانون شركة الإيداع والقيد المركزى بمباشرة نظام رهن الأوراق المالية المودعة بالحفظ المركزى بعد أن كانت الشركة تمارسه بناء على تعليمات الهيئة.

- كما سمح القانون لجميع أعضاء الإيداع المركزى بالمشاركة الفعالة فى رأس مال الشركة بحيث تصبح الشركة ملكاً للأعضاء المشتركين بها على نحو يناسب حجم تعاملات كل منهم معها. الأمر الذى يسهم فى استقرار السوق ويضمن الدعم الفعال والمستمر من الأعضاء للدور الذى تلعبه الشركة فى رفع مستوى الأداء بالسوق لمواكبة الأسواق العالمية.

الخطط المستقبلية

مع بداية العام الجديد يحدونا الأمل فى أن يتيح لنا القانون الجديد المساهمة الفعالة فى نمو واستقرار تعاملات الأوراق المالية بالسوق المصرية، وبناء كيان اقتصادى قوى يستطيع مواجهة التحديات العالمية.

وفيما يلى استعراض لتلك الخطط المستقبلية:

١. ترنو الشركة فى الغد القريب إلى توفيق أوضاعها طبقاً لمقتضيات قانون الإيداع والقيد المركزى، وإعادة هيكلتها لاستيعاب كافة الأعضاء المشتركين بها.

٢. تعميم نظام سويفت (SWIFT) على جميع شركات السمسرة وإدارة السجلات، حيث يتم اشتراك الشركات من خلال شركة مصر للمقاصة، وذلك تمهيداً لتعميم النظام ليشمل كافة التعاملات فيما بينها وبين شركات السمسرة وشركات إدارة سجلات الأوراق المالية. على أن تصبح شركة مصر للمقاصة مركزاً لتقديم خدمات سويفت لمختلف شركات السوق المصرية حيث تتم التحويلات النقدية الخاصة بالتسويات المالية عن طريق النظام، وإرسال كشوف الحساب والتحويلات الخاصة بالأرباح للمستثمرين هذا بالإضافة إلى كل ما يتيحه نظام سويفت من خدمات أخرى.

٣. شراء وحدات تخزين ثانوية لتخزين البيانات تحتوى على سعة أكبر تقاس بالتيرا بايت (Tera Byte)، وذلك لزيادة مساحات تخزين البيانات حرصاً على تأمين قواعد البيانات وأرصدة العملاء ، مما سيؤدى إلى:

- تخفيض كمية البيانات المخزنة على الحاسبات الآلية الرئيسية التى كانت تستنفذها العمليات المختلفة.
- توفير نسخ إضافية احتياطية يمكن عن طريقها الوصول للبيانات بسرعة (Hot Backup) وذلك عن طريق التخزين الإحتياطى على الجهاز الرئيسى للتخزين .

تمكن هذه الوحدات الشركة من وضع قاعدة البيانات بأكملها تحت أمر المشتركين، كل طبقاً لاحتياجاته (On Line Data Sharing) وسوف تقوم الشركة بتخصيص جهاز حاسب رئيسى منفصل لخدمة العملاء والمشتركين عن طريق الاتصال على الخطوط التليفونية لشبكة المعلومات الدولية (Internet) للاستعلام عن البيانات الخاصة بهم.

٤. تعميم ربط الشركات المصدرة المشتركة بها عن طريق برامج يمكن للشركة المصدرة من خلالها الإطلاع على سجل المساهمين الخاص بها وحركة التداول. وجارى الآن عمل تعديلات عن طريق تطوير البرامج ليتيح للشركة المصدرة فرصة استخراج البيانات بالشكل المناسب لها.

٥. إنشاء مركز متخصص لخدمة العملاء عن طريق الاتصال التليفونى (Call Center)، وذلك لإتاحة الفرصة للمستثمر الراغب فى معرفة أى معلومات خاصة بالحركة التى تتم على أرصدته عن طريق الاتصال التليفونى، وكذا تلقى المكالمات من السادة المساهمين والرد على أى استفسار لهم.

٦. دراسة وتطبيق خدمة جديدة فى نظام صرف الأرباح، وهى نظام تسليم الأرباح للمساهمين فى مقار اقامتهم أو عملهم بناء على طلبهم ذلك (خدمة التوصيل للمنازل، يتيح هذا النظام للمستثمر إمكانية الحصول على مستحقاته فى المكان والتوقيت الذى يرغب فيهما). كما تتجه الشركة الآن إلى زيادة عدد أفرع البنوك التى يتم الصرف خلالها فى الوجه البحرى مثل الشرقية، والقبلى مثل المنيا، وأسيوط، وسوهاج، وغيرها.....

٧. البدء فى تطبيق نظام إقراض واقتراض الأسهم فى النصف الثانى من عام ٢٠٠١، وهو الأمر الذى سيكون له أثر بالغ فى زيادة السيولة الناتجة عن عملية الإقراض كضمان للأسهم المقترضة واستثمار هذه النقود، مما يكون له أثره الإيجابى على السوق النقدى. كما يمكن هذا النظام السمسار الذى لا يستطيع الوفاء بالتزاماته تجاه عملية التسوية فى التوقيتات المحددة من اقتراض الأسهم اللازمة لإتمام عملية التسوية وتجنب دفع الغرامة المقررة لصندوق ضمان التسويات، على أن يرد هذه الأسهم للمقرض فى موعد محدد مما يؤدى إلى إتاحة الفرص للمستثمرين المصريين والأجانب للمشاركة بسوق الأوراق المالية.

وهكذا تعمل الشركة جاهدة لتطوير برامج، واستحداث خدمات، وإدخال أدوات جديدة بالسوق بهدف تنشيط السوق والصعود بها لمستوى أسواق المال العالمية.

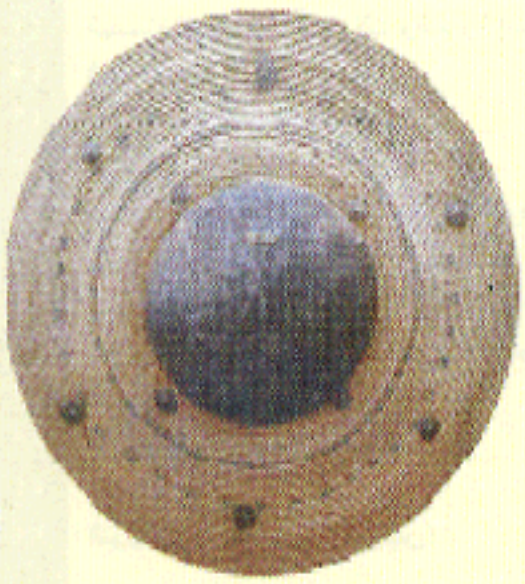

الشركات المصدرة التى تم قيدها بالحفظ المركزى خلال عام ٢٠٠٠

١	النصر للملابس والمنسوجات (كابو)
٢	الكراكات المصرية
٣	المصرية لخدمات التليفون المحمول - موبينيل - (سندات)
٤	العز لصناعة حديد التسليح (سندات)
٥	المصرية للإتصالات
٦	الأسماعيلية للأسواق الحرة
٧	أسمنت العامرية
٨	السويس للأسمنت
٩	السويس للأكياس
١٠	المصرية لزجاج المسطح
١١	المنصور لسيارات (منصور شيفورليه)
١٢	الوطنى للمقاولات و الأستثمارات العقارية
١٣	العربية للأدوية و الصناعات الكيماوية
١٤	الشرقية لصناعة المنظورة والتغليف
١٥	الوطنية للغاز (ناتجاس)
١٦	المجموعة المصرية للتوزيع (إيديج)
١٧	أوراسكوم تليكوم
١٨	المصرية الأسبتية للأنشاءات المعدنية (فيرومينالكو)
١٩	أسمنت سيناء
٢٠	المركز الطبى المصري للأدوية (إيمك)
٢١	الوطنية للزجاج والبلور
٢٢	المصرية للري والصرف و الأنشاءات المدنية
٢٣	اللوتس للأنشاءات
٢٤	القاهرة للزيوت والصابون
٢٥	العربية للمشروعات والتطوير العمراني
٢٦	الأسكندرية للمشروعات العمرانية
٢٧	أوراسكوم للمشروعات والتنمية السياحية/إصدار ثاني/(سندات)
٢٨	الزراعة الحديثة (بيكو)
٢٩	الكترومنار للصناعات الهندسية
٣٠	المصرية للمشروعات السياحية العالمية
٣١	المهندس للتأمين
٣٢	النظم الفعليمية الدولية
٣٣	الأطباء للصرافة
٣٤	السعودية للمقاولات والتجارة
٣٥	المهندسون المصريون للأستثمار العقاري العربى (ابنك)
٣٦	القاهرة للخدمات التعليمية
٣٧	الحديد و الصلب المصرية
٣٨	المصرية للموريدات والأشغال البحرية
٣٩	إيستمار للسياحة
٤٠	الرياض الفريد للطباعة
٤١	الصناعات الغذائية العربية (دومتى)
٤٢	الأسكندرية للتجارة والتنمية (الحلاق)
٤٣	الأتحاد العربى للأستثمارات العقارية والسياحية
٤٤	الهندسية للتركيبات و المقاولات و التجارة (معترك)
٤٥	النيل للكيريت
٤٦	الأخوة العرب للصناعات المتعددة
٤٧	البنك الوطني للتنمية
٤٨	الشرقية لصناعة الحلويات والشيكولاتة (كوفرتينا)
٤٩	المصرية الألمانية لمعالجة المياه (ايجات)
٥٠	التجاري الدولي المصدرة في الأوراق المالية
٥١	العربية للكابلات والصناعات الكهربائية (سوبدي)
٥٢	المتحدة للصرافة
٥٣	أبركرومبي اند كنت - ايجبت للسياحة
٥٤	أمل الغردقة
٥٥	الدولية للتأجير التمويلي (الكوليس)
٥٦	العربية للخزف (اوراسكو)
٥٧	أرابيلا للتنمية السياحية و العمرانية
٥٨	الأسكندرية للأنشاءات
٥٩	الجزيرة للفنادق و السياحة
٦٠	العامين للطباعة وصناعة التغليف
٦١	المصرية للأعمال النقل البحري (مارتراس)
٦٢	الشرق للتنمية السياحية
٦٣	الدولية لصناعة الكرستال (كريستال عصفور)
٦٤	الأتحاد للأنتاج الزراعي (دتيا)
٦٥	إيكو المصرافة
٦٦	الأتحاد العربى للأستثمارات
٦٧	أبو سهيل للتجارة
٦٨	النيل للصناعات المعدنية
٦٩	العقاري العربي للتسويق (مارس)
٧٠	الفنا للسياحة والفنادق
٧١	إيزيس للفنادق والمنشآت السياحية
٧٢	الأهرام للمصرة في الأوراق المالية
٧٣	الشمس للأسكان والتعمير
٧٤	بنك المهندس
٧٥	بنك مصر إيران للتنمية
٧٦	بونيتا للأستثمارات السياحية
٧٧	تكنوسايت للأجهزة العلمية والمصرية
٧٨	جنرال للهندسة والمحركات
٧٩	دي . إس . دي مصر
٨٠	دمياط لتداول الحاويات والبضائع
٨١	ديلر الزيوة للأسكان والتنمية السياحية
٨٢	ريديكون للتعمير
٨٣	روتوبك مصر لطباعة مواد التغليف
٨٤	روزتكس للمنسوجات
٨٥	ريحانة للفنادق
٨٦	سيتوبك لصناعات التغليف
٨٧	سماد مصر (ايجيفرت)
٨٨	سال سيفالو للأستثمار العقاري
٨٩	سكيب للكيمتويات
٩٠	سانيو مصر
٩١	سوهاج الوطنية للصناعات الغذائية
٩٢	سيراميكا كليوباترا حروب
٩٣	شارم دريمز للأستثمار السياحى
٩٤	صناعة ومناول النقل (M . C . V)
٩٥	طنطا للزيوت والصابون
٩٦	طيبا للتنمية السياحية
٩٧	عبد الرحمن للتجارة والمقاولات
٩٨	قها للأغذية المحفوظة
٩٩	كيروسيز للأنشاء والتعمير
١٠٠	مانترا للسيارات
١٠١	مينا للتجارة العالمية
١٠٢	مصر للهندسة والعقد (ميكار)
١٠٣	مجموعة أمريكانا للأغذية والمشروعات السياحية
١٠٤	مصر أكسيريس للتجارة والتوزيع
١٠٥	مصر الهندسية
١٠٦	مانترك
١٠٧	مصر لانتاج وبيع الطوب الطفلى ومواد البناء
١٠٨	مصنع موبل الشرق لصناعة وتجارة منتجات الأخشاب
١٠٩	مصانع القاهرة الكبرى
١١٠	ملف للخدمات الهندسية
١١١	ملك للأستثمار العقاري والتجاري
١١٢	مينا للقرى السياحية (ميناقول)

إدارات السجلات حتى ٢٠٠٠/١٢/٣١

١	المجموعة المالية
٢	السلام
٣	الجيزة
٤	أيه بي أن أمرو دلتا
٥	الإيمان
٦	الشروق
٧	الرواد الأهلية
٨	القاهرة الوطنية
٩	العروة
١٠	الصفوة
١١	المجموعة الإستراتجية
١٢	النصر
١٣	القاهرة
١٤	المصرية الخليجية
١٥	المجموعة الإقتصادية المتحدة
١٦	أنكر نالبورتال
١٧	الياسمين
١٨	الجذور
١٩	الخبراء
٢٠	القسطا مصر رومانيا
٢١	التكامل
٢٢	المصرية الكويتية
٢٣	الأمناء
٢٤	الفرعونية
٢٥	المجموعة الأوربية
٢٦	المجموعة المتحدة
٢٧	القراعنة
٢٨	التضامن العربى
٢٩	أوربيت ستوك
٣٠	أونمت
٣١	الكنانة
٣٢	العلياء
٣٣	العمالقة
٣٤	البنك العربى الإفريقى الدولى
٣٥	أمريكان أكسبريس بنك
٣٦	البنك المصرى الأمريكى
٣٧	البنك التجارى الدولى - مصر
٣٨	البنك الوطنى المصرى
٣٩	البنك العربى
٤٠	البنك الأهلى
٤١	المجموعة الدولية
٤٢	بنك مصر
٤٣	بنك القاهرة
٤٤	بنك الإسكندرية
٤٥	بنك مصر ايران للتنمية
٤٦	بنك اتش اس بى سى مصر
٤٧	بنك مصر أكستريور
٤٨	بنك مصر أمريكا الدولى
٤٩	بنك الشركة المصرفية العربية
٥٠	بريمير
٥١	نرايم
٥٢	بنك اتش اس بى سى مصر (عملاء)
٥٣	بنك الدلتا الدولى
٥٤	بريزما
٥٥	تريبل أيه
٥٦	تروبيكانا
٥٧	جلوبال كابيتال
٥٨	جولدن هاند
٥٩	جارانتي
٦٠	حلوان
٦١	داينامك
٦٢	مستارز
٦٣	سفير
٦٤	سيتى بنك
٦٥	سيجما
٦٦	سيناء
٦٧	عكاظ
٦٨	فاينانس المنصور
٦٩	كونتيننتال
٧٠	ليبون
٧١	لينك
٧٢	مستر
٧٣	مجموعة الأسواق العربية
٧٤	وديان
٧٥	ميراكل
٧٦	مصر للاستشارات المالية
٧٧	نايل انفستمنت
٧٨	وول ستريت

شركات السمسرة حتى ٢٠٠٠/١٢/٣١

١	المجموعة المالية
٢	العربية
٣	الاهرام
٤	المدينة
٥	السلام
٦	العروبة
٧	العالمية
٨	أيه بي أن أمرو دلتا
٩	الفراعنة
١٠	الايمان
١١	الشروق
١٢	الشرق الأوسط
١٣	الرواد الاهلية
١٤	أمان
١٥	القاهرة الوطنية
١٦	اتش سى
١٧	البحر المتوسط
١٨	المجموعة الاقتصادية
١٩	المصرية الخليجية
٣٠	الفرعونية
٣١	الاتحاد
٣٢	القاهرة الدولية
٣٣	التوفيق
٣٤	المصرية الكندية
٣٥	المجموعة الدولية
٣٦	النور
٣٧	الكنانة
٣٨	أوبتيما
٣٩	المنار
٣٠	الأقصر
٣١	العروة
٣٢	الصفوة

٣٣	المجموعة الاستراتيجية
٣٤	الكرمة
٣٥	المائدة
٣٦	المعادى
٣٧	النيل
٣٨	النصر
٣٩	الحرية
٤٠	اللواء
٤١	السهم الذهبى
٤٢	القمة
٤٣	القاهرة ٢
٤٤	المجموعة السويسرية
٤٥	إيجيبت تراست
٤٦	الاهلى
٤٧	الحمد
٤٨	الفتح
٤٩	الجذور
٥٠	الكمبون دور
٥١	انترناشونال
٥٢	المجموعة المتحدة
٥٣	المقطم
٥٤	المحمريين
٥٥	المصرية الامريكية
٥٦	المستقبل
٥٧	الاخوة المتحدون
٥٨	المجموعة المصرية
٥٩	الاتحاد الدولى
٦٠	الفيروز
٦١	الكمال (٢)
٦٢	انفستيا مصر رومانيا
٦٣	المصرية الكويتية
٦٤	اجيك
٦٥	اتش ام بي سي
٦٦	النسور
٦٧	الكرنك
٦٨	التضامن العربي
٦٩	التجاري الدولى
٧٠	الدولية - القاهرة
٧١	أوربيت مشوك
٧٢	المجموعة الأوروبية
٧٣	أوتمت
٧٤	العلياء
٧٥	العمالقة
٧٦	الوطنية
٧٧	الصفا
٧٨	الياسمين
٧٩	الدولية
٨٠	الكمال
٨١	الخليجية
٨٢	الاسكندرية
٨٣	الامل
٨٤	الخبراء
٨٥	المحروسة
٨٦	التكامل
٨٧	الخير
٨٨	الامناء
٨٩	الكنانة س
٩٠	بركة

٩١	بريزما
٩٢	بريميير
٩٣	بيورمن
٩٤	بروك
٩٥	بنكرز جروب
٩٦	بايونيرز
٩٧	باب الملوك
٩٨	دروكرز
٩٩	يونايتد
١٠٠	برايم
١٠١	تريبل ايه
١٠٢	تامرة
١٠٣	تروبيكانا
١٠٤	تيم
١٠٥	تايكون
١٠٦	ثري واى
١٠٧	جيزة
١٠٨	جولدن واى
١٠٩	جاوبال كيبتال
١١٠	جازالتى
١١١	جولدن هاند
١١٢	حورس
١١٣	حلوان للسمسرة
١١٤	داينامك
١١٥	ستارز
١١٦	سفير الدولية
١١٧	سيناء
١١٨	سيجما
١١٩	شامبيليون
١٢٠	طيبة
١٢١	عكاظ
١٢٢	فورتشين
١٢٣	فليمنج المنصور
١٢٤	فينكس
١٢٥	فليمنج سي أي أي سي
١٢٦	كارتسل
١٢٧	كابيتال
١٢٨	كوركت لاين
١٢٩	كونتيننتال
١٣٠	كربن
١٣١	لرنك
١٣٢	ليون
١٣٣	لوتس
١٣٤	مصر
١٣٥	ميرانكل
١٣٦	مترو
١٣٧	منا
١٣٨	مجموعة تراست
١٣٩	مجموعة الاسواق العربية
١٤٠	مصر الخليج
١٤١	ميدلاند
١٤٢	مصر الدولية
١٤٣	نايل الفسفتنز
١٤٤	هيرمس
١٤٥	وديان
١٤٦	وول ستريت
١٤٧	يونيفرسال

شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزى

شركة مساهمة مصرية

قائمة المركز المالى

٣١ ديسمبر ٢٠٠٠

	ايضاح	٢٠٠٠ جنيه مصرى	المعدلة ١٩٩٩ جنيه مصرى
الموجودات المستخدمة			
العقارات والأثاث والمعدات	٤	١٠, ٣٤٤, ٧٦٧	٧, ١٦٠, ٧٩٩
المصاريف المؤجلة	٥		١٥٥, ١١١
المشروعات تحت التنفيذ	٦	٥, ٦٧٣, ٣٨	٤, ٣٠٩, ٦٨٨
الموجودات المتداولة			
المدينون والأرصدة المدينة الأخرى	٧	٢, ٦٧٨, ٨٠٠	٢, ٢٦٥, ٧٥٢
الأرصدة لدى البنوك والنقدية بالصندوق	١٠	١٥, ٧٥٨, ١٥٠	٩, ٥٧٦, ٤٦٨
بنك توزيعات كوبونات	١٠	١٠١, ٧٣٥, ٧٥٤	٧١, ٩٥٧, ٧٩٦
		١٢٠, ١٧٢, ٧٠٤	٨٣, ٨٠٠, ٠١٦٠
المطلوبات المتداولة			
الأرصدة الدائنة الأخرى	١١	١٠, ١٤٥, ٩٦١	٢, ٧٧٧, ٠٧٥
دائنو توزيعات كوبونات	١٢	١٠١, ٧٣٥, ٧٥٤	٧١, ٩٥٧, ٧٩٦
دائنو التوزيعات		٢, ٠١٢, ٦٢٥	١, ٤٠٤, ٥٦٩
مخصص مطالبات	١٣	٢, ٠٣٨, ٧٠١	١, ٧٨٠, ٥٥٤
		١١٥, ٩٣٣, ٠٤١	٧٧, ٩١٩, ٩٩٤
صافي الموجودات المتداولة		٤, ٢٣٩, ٦٦٣	٥, ٨٨٠, ٠٢٢
		٢٠, ٢٥٧, ٤٦٨	١٧, ٥٠٥, ٦٢٠
الأموال الموظفة			
حقوق المساهمين			
رأس المال	١٤	١٥, ٠٠٠, ٠٠٠	١٠, ٠٠٠, ٠٠٠
توزيعات تحت حساب زيادة رأس المال	١٤	٣, ٧٥٠, ٠٠٠	٥, ٠٠٠, ٠٠٠
احتياطى قانونى	١٥	٨٣٦, ٤٨١	٥٩٨, ٢٥٧
الأرباح المرحلة	٢٢	٦٧٠, ٩٨٧	١, ٩٠٧, ٣٦٣
		٢٠, ٢٥٧, ٤٦٨	١٧, ٥٠٥, ٦٢٠
حسابات نظامية	٢٥	٨٨, ٨٢٠, ٠٦٣, ٦٢١	٧٤, ٦١٨, ٨٥٢, ٩٥٢

شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزى

شركة مساهمة مصرية

قائمة الدخل للسنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠

الإيرادات	ايضاح	٢٠٠٠ جنيه مصرى	١٩٩٩ جنية مصرى
إيرادات الخدمات	١٦	٢٠, ٤٠٩, ٦٤١	١٦, ٧٥٣, ٥٥٩
تكلفة الخدمات	١٧	(١٣, ٣٥٢, ٣١٧)	(١٠, ٨٥٧, ٠٤٤)
إجمالى الربح		٧, ٠٥٧, ٣٢٤	٥, ٨٩٦, ٥١٥
الإيرادات الأخرى	١٨	٤, ٩١٢, ٣٣٨	٣, ٢٦٣, ٩٤٥
		١١, ٩٦٩, ٦٦٢	٩, ١٦٠, ٤٦٠
المصروفات			
العمومية والإدارية	١٩	(٦, ١٢٧, ١٦٥)	(٤, ١٢٨, ٦٨٧)
إهلاك المصاريف المؤجلة		(١٥٥, ١١١)	(١٦٢, ٩٧٠)
مخصصات	٢٠	(٩٢٢, ٩١٣)	(١, ٠٣١, ٢٣٦)
		(٧, ٢٠٥, ١٨٩)	(٥, ٣٢٢, ٨٩٣)
صافى أرباح السنة		٤, ٧٦٤, ٤٧٣	٣, ٨٣٧, ٥٦٧

شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزى

شركة مساهمة مصرية

قائمة التغير فى حقوق الملكية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠

	رأس المال	توزيعات تحت حساب زيادة رأس المال	الإحتياطى القانونى	الأرباح المرحلة	المجموع
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الرصيد في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨	٩, ٣٥٢, ٥٠٠		٤٠٦, ٣٧٩	٤, ١٧٨, ٨١٤	١٣, ٩٣٧, ٦٩٣
صافي ربح السنة				٣, ٨٣٧, ٥٦٧	٣, ٨٣٧, ٥٦٧
استكمال رأس المال	٦٤٧,٥٠٠				٦٤٧, ٥٠٠
المحول إلى الإحتياطى القانونى			١٩١, ٨٧٨	(١٩١, ٨٧٨)	
توزيعات الأرباح النقدية				(١, ٤٠٤, ٥٦٩)	(١, ٤٠٤, ٥٦٩)
توزيعات أسهم مجانية		٥, ٠٠٠, ٠٠٠		(٥, ٠٠٠, ٠٠٠)	
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٩		٥, ٠٠٠, ٠٠٠	٥٩٨, ٢٥٧	١, ٤١٩, ٩٣٤	١٧, ٠١٨, ١٩١
التغير فى التقديرات المحاسبية				٤٨٧, ٤٢٩	٤٨٧, ٤٢٩
ايضاح رقم (٢٢)					
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٩	١٠, ٠٠٠, ٠٠٠	٥, ٠٠٠, ٠٠٠	٥٩٨, ٢٥٧	١, ٩٠٧, ٣٦٣	١٧, ٥٠٥, ٦٢٠
بعد التعديل					
صافى ربح السنة				٤, ٧٦٤, ٤٧٣	٤, ٧٦٤, ٤٧٣
زيادة رأس المال (أسهم مجانية)	٥, ٠٠٠, ٠٠٠	(٥, ٠٠٠, ٠٠٠)			
المحول إلى الإحتياطى القانونى			٢٣٨, ٢٢٤	(٢٣٨, ٢٢٤)	
توزيعات الأرباح النقدية				(٢, ٠١٢, ٦٢٥)	(٢, ٠١٢, ٦٢٥)
توزيعات أسهم مجانية		٣, ٧٥٠, ٠٠٠		(٣, ٧٥٠, ٠٠٠)	
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠	١٥, ٠٠٠, ٠٠٠	٣, ٧٥٠, ٠٠٠	٨٣٦,٤٨١	٦٧٠, ٩٨٧	٢٠, ٢٥٧, ٤٦٨

شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزى

شركة مساهمة مصرية

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠

	ايضاح	٢٠٠٠ جنيه مصرى	١٩٩٩ جنيه مصرى
الأنشطة التشغيلية			
أرباح السنة		٤, ٧٦٤, ٤٧٣	٣, ٨٣٧, ٥٦٧
التعديلات للبنود التالية			
إهلاك النفقات الإيرادية المؤجلة		١٥٥, ١١١	١٦٢, ٩٧٠
إهلاك الأصول الثابتة		٢, ٠٦٣, ١١١	١, ٦٦٨, ٥١٠
تسويات علي الأصول الثابتة		(٩, ٦٩٦)	٩, ٦١٩
المخصصات المستخدمة		(٨٢, ٩٦٤)	(٤٤, ٨١٦)
المخصصات		٩٢٢, ٩١٣	١, ٠٣١, ٢٣٦
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى رأس المال العامل		٧, ٨١٢, ٩٤٨	٦, ٦٦٥, ٠٨٦
الزيادة فى الأرصدة الدائنة		٧, ٣٦٨, ٨٨٦	٥٨٨, ٦٩٥
الزيادة فى دائنى توزيعات كوبونات		٢٩, ٧٧٧, ٩٥٨	١٧, ٨٢٩, ٩٣٤
(الزيادة) فى الأرصدة المدينة		(٧٠٣, ٠٤٨)	(١, ٦٢٧, ١٥٨)
الضرائب المدفوعة		(٣٩١, ٨٠٢)	(٤٠٥, ٤٤٧)
صافى النقدية من الأنشطة التشغيلية		٤٣, ٩٦٤, ٩٤٢	٢٣, ٠٥١, ١١٠
الأنشطة الاستثمارية			
الأعمال تحت التنفيذ		(١, ٣٦٣, ٣٥٠)	(٣, ١٨٥, ٧٢٧)
إستبعاد أصول ثابتة		٣٧, ٣٩٠	
شراء أصول ثابتة		(٥, ٢٧٤, ٧٧٣)	(٧٥٥, ٥٨٥)
صافى النقدية المستخدمة فى الأنشطة الاستثمارية		(٦, ٦٠٠, ٧٣٣)	(٣, ٩٤١, ٣١٢)
الأنشطة التمويلية			
مساهمة رأس المال			٦٤٧, ٥٠٠
مدفوعات دائنى التوزيعات		(١, ٤٠٤, ٥٦٩)	(١, ١٠١, ٣٦٥)
صافى التدفقات النقدية المستخدمة فى الأنشطة التمويلية		(١, ٤٠٤, ٥٦٩)	(٤٥٣, ٨٦٥)
الزيادة فى النقدية		٣٥, ٩٥٩, ٦٤٠	١٨, ٦٥٥, ٩٣٣
النقدية فى أول السنة		٨١, ٥٣٤, ٢٦٤	٦٢, ٨٧٨, ٣٣١
النقدية فى نهاية السنة	١٠	١١٧, ٤٩٣, ٩٠٤	٨١, ٥٣٤, ٢٦٤

تقرير مراقب الحسابات إلى السادة المساهمين

لشركة مصر للمقاصة و التسوية و الحفظ المركزى - شركة مساهمة مصرية

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزى - شركة مساهمة مصرية المتمثلة فى المركز المالى كما فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠، و كذا قوائم الدخل، والتغيرات فى حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية فى ذلك التاريخ. إن هذه القوائم المالية هى مسئولية إدارة الشركة وإن مسئوليتنا هى إبداء رأى مستقل حول القوائم المالية إستناداً إلى أعمال المراجعة التى قمنا بها.

لقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة الدولية، ومعايير المراجعة المصرية التى صدرت، وفى ضوء أحكام القوانين واللوائح المصرية السارية. تتطلب معايير المراجعة تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء مادية. تشتمل إجراءات المراجعة على فحص اختبارى للأدلة والإفصاحات التى تتضمنها القوائم المالية، كما تشتمل على تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التى تجريها الإدارة، وكذلك تقييم العرض الشامل للقوائم المالية ككل. لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التى رأيناها ضرورية لأغراض المراجعة. وباعتقادنا أن الإجراءات التى قمنا بها توفر أساسا معقولا يمكننا من إبداء رأينا حول القوائم المالية.

فى رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه مع الإيضاحات المتممة لها تعبر بصورة عادلة فى كل جوانبها الهامة، عن المركز المالى للشركة كما فى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠، وعن نتائج أعمالها و تدفقاتها النقدية للسنة المنتهية فى ذلك التاريخ وفقا لمعايير المحاسبة المصرية.

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص عليه القانون ونظام الشركة الأساسى على وجوب إثباته بها، وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات .

إن البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة و ذلك فى الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

طه محمود خالد

زميل مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

زميل جمعية الضرائب المصرية

س . م . م . ٥١٣٦

القاهرة فى ١٢ أبريل ٢٠٠١

ى - مخصص مخاطر صرف كوبونات التوزيع

يتم حساب مخصص مخاطر عمليات صرف كوبونات التوزيعات فى تاريخ المركز المالى على أساس نسبة مئوية تحددها الإدارة سنويا من رصيد دائنى توزيعات كوبونات فى نهاية العام، وذلك لتغطية المراكز المالية من عام ١٩٩٩.

ك - مخصص فروق أسعار أوراق مالية

يتم حساب مخصص فروق أسعار أوراق مالية فى تاريخ المركز المالى بالفرق بين التكلفة وسعر السوق للأوراق المالية المحتفظ بها باسم الشركة لاتمام عمليات التداول والتسوية الخاصة بهذه الأوراق.

ل - المدينون

يؤخذ مخصص للذمم المدينة طالما يعتبر تحصيل هذه الذمم أمراً مشكوكاً فيه، و يتم تحميل المخصص فى قائمة الدخل.

م - المنح

يتم إرسال الموجودات التى تم الحصول عليها بموجب منح من هيئة المعونة الأمريكية فى قائمة المركز المالى وتستهلك على مدى العمر المتوقع لاستخدامها، ويتم تحميل قيمة هذه المنح كإيراد على الفترات المالية التى تمثل العمر الإنتاجى المقدر للأصل وبنفس النسب التى يحمل بها الإهلاك على تلك الفترات. لإيضاح رقم (٤)،(١١).

نسبة الشركات المقيدة بالحفظ المركزى إلى إجمالى الشركات المقيدة فى البورصة

Ratio of companies listed at CASE to the companies registered at the depository

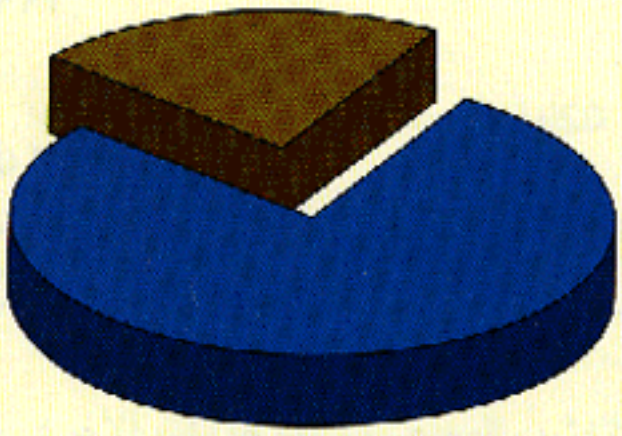

By the end of 2000, percentage of all issuers registered at the Central Depository was 33.73% of all shares listed at the Stock Exchange.

- Listed at CASE 1100
- Registered at the depository 371

بلغت نسبة الشركات المصدرة المقيدة بالحفظ المركزى ٣٣,٧٣% إلى إجمالى الشركات المقيدة بالبورصة حتى نهاية عام ٢٠٠٠

- المقيد بالبورصة ١١٠٠
- المقيد بالحفظ ٣٧١

العمليات التى تم تسويتها عام ٢٠٠٠

Number of settled transactions in year 2000

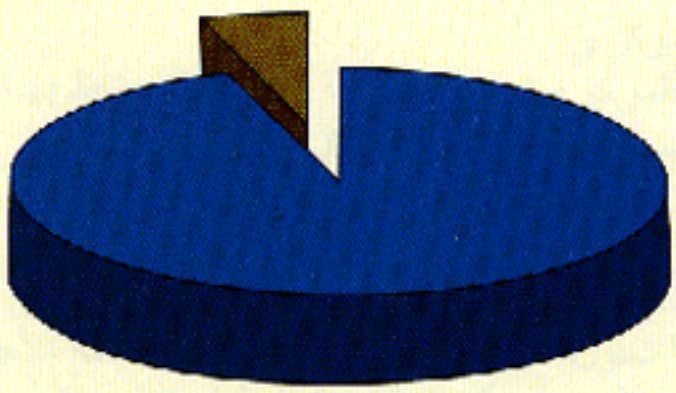

Settled transactions ratio was 94.68% of the total number of settled transactions (book-entry and physical) during the year 2000

- Book-entry 1.208.926
- Physical 67.812

بلغت نسبة العمليات التى تم تسويتها لأوراق مالية مقيدة بالحفظ المركزى ٩٤,٦٨% من إجمالى عدد العمليات التى تم تسويتها (حفظ ومادى) خلال العام.

- حفظ ١,٢٠٨,٩٢٦
- مادى ٦٧,٨١٢

عدد الأعضاء المشتركين

Number of Participants

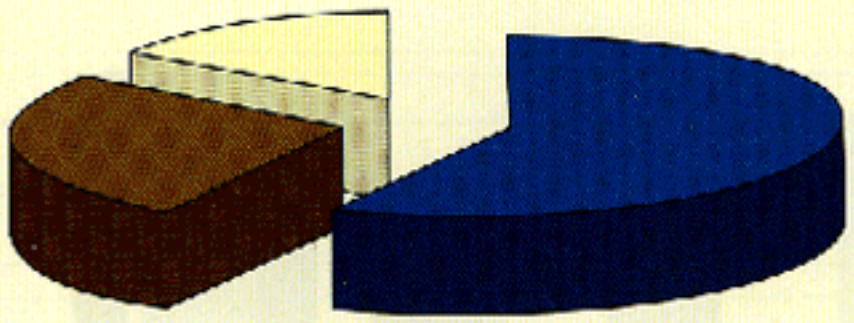

The number of MCSD participants is 596 in 2000, including:

- 371 Issuer
- 147 Broker
- 78 Bookkeepers

بلغ عدد الأعضاء المشتركين
بشركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزى
حتى نهاية عام ٢٠٠٠ عدد ٥٩٦ عضو مشترك منها:

- ٣٧١ شركة مصدرة
- ١٤٧ شركة سمسرة
- ٧٨ شركة إدارة سجلات أوراق مالية

تطور صرف الأرباح خلال الفترة من عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٠

The development of cash dividends paid through MCSD from 1997 till 2000

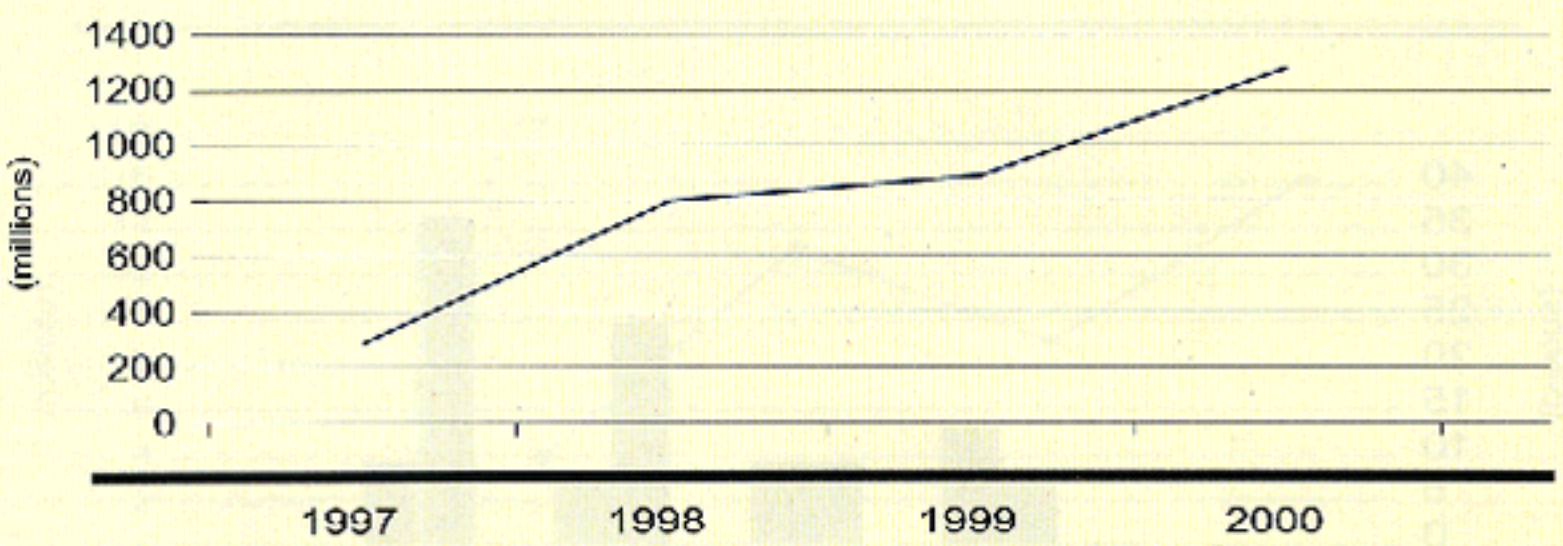

In 2000, MCSD paid 1.375.555.394 LE in dividends to 156,649 investors on behalf of 128 issuers.

الكوبونات

بلغ عدد الشركات المصدرة التى قامت بتوزيع المستحقات على الأسهم من خلال الحفظ المركزى عام ٢٠٠٠ عدد ١٢٨ شركة مصدرة وبلغ إجمالى المبالغ المنصرفة فى عام ٢٠٠٠ ١,٣٧٥,٥٥٥,٣٩٤ جنيه مصرى لإجمالى عدد عملاء بلغ ١٥٦,٦٤٩ عميل.

تطور كمية الأسهم المتداولة خلال الفترة من عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٠

The development of quantity of traded shares from 1997 till 2000

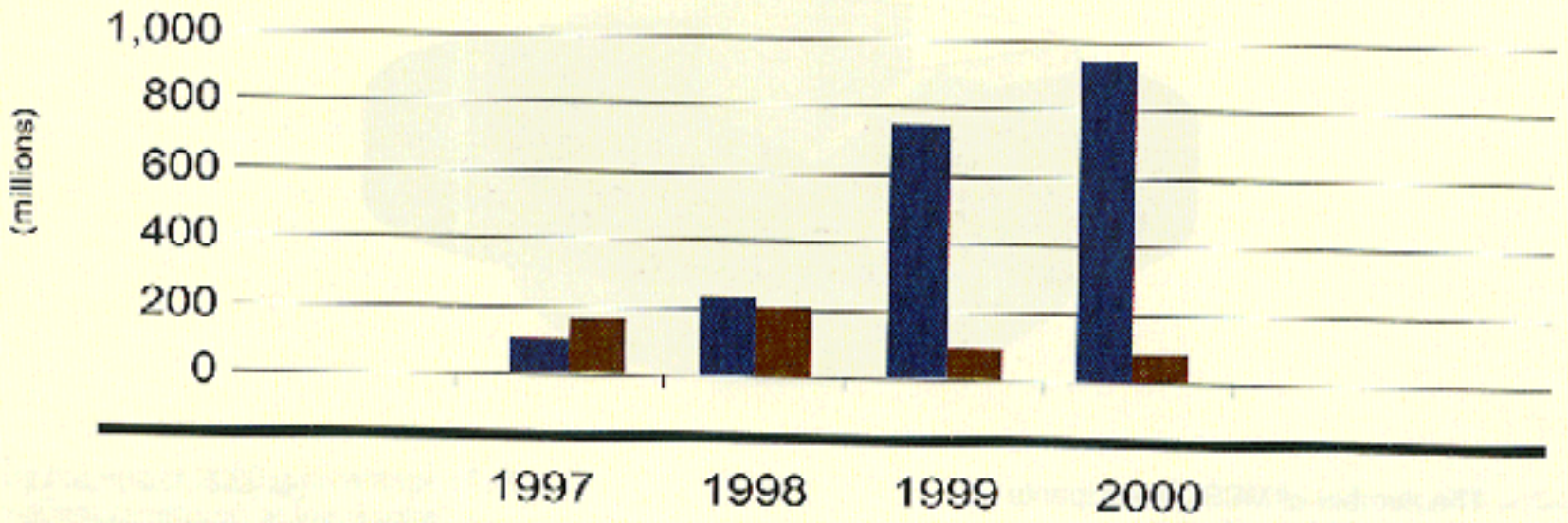

In 2000, securities traded on the book-entry form was 950.581.004 representing 92.29% of total securities (Physical & Book-entry) traded on the Stock Exchange.

بلغت كمية التداول ٩٥٠,٥٨١,٠٠٤ سهم وهى تمثل ٩٢,٢٩% من إجمالى كمية التداول (حفظ ومادى)

تطور قيمة الأسهم المتداولة خلال الفترة من عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٠

The development of traded shares value from 1997 till 2000

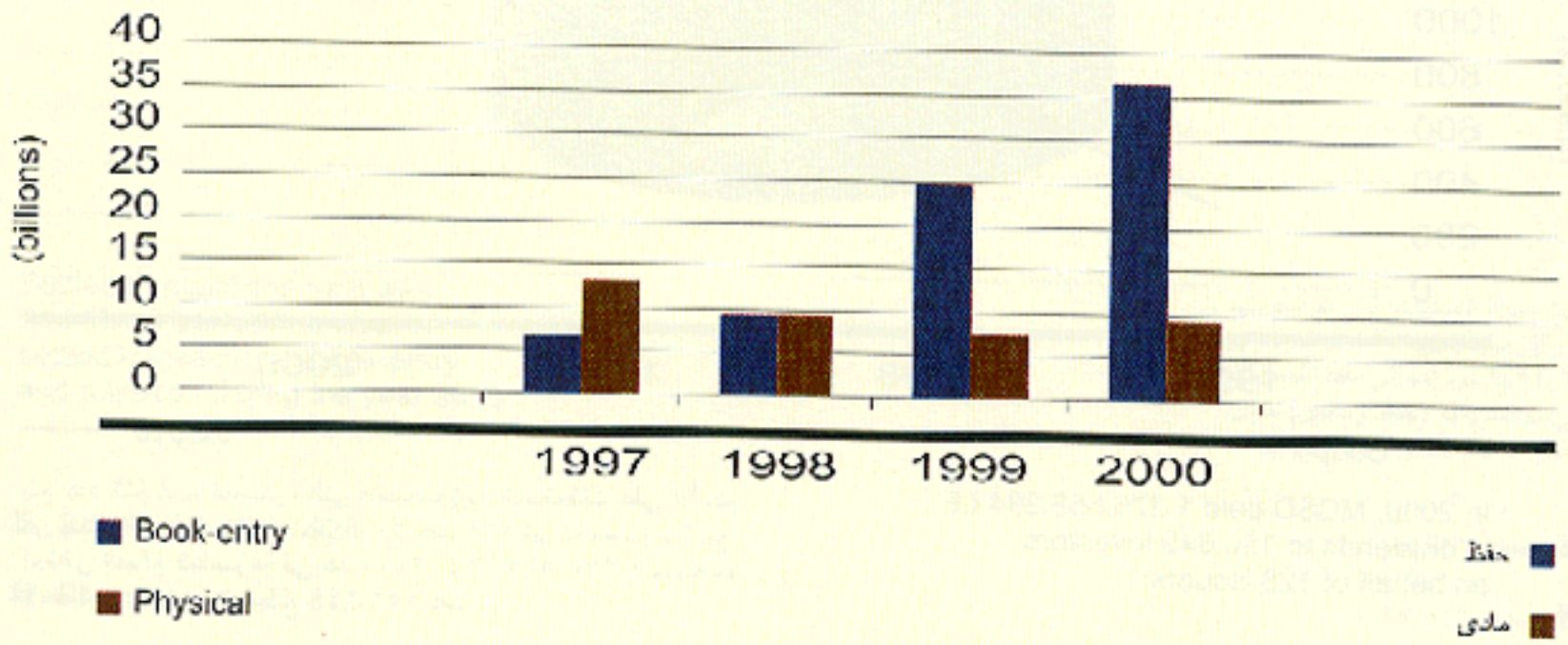

تطور عدد العمليات التى تم تسويتها خلال الفترة من عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٠

The development of number of settled transactions from 1997 till 2000

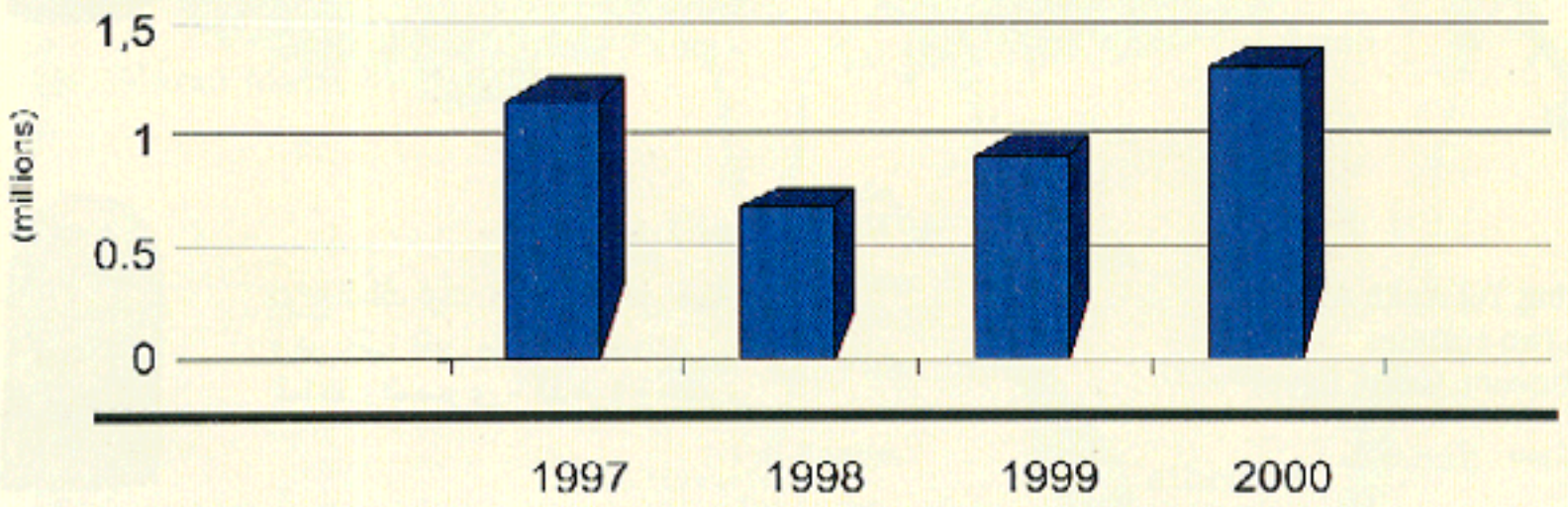

In 2000 MCSD settled 1.276.738 transaction representing an increase of 42.87% over 1999

بلغ عدد العمليات التى تم تسويتها خلال عام ٢٠٠٠ عدد ١,٢٧٦,٧٣٨ عملية بزيادة تبلغ ٤٢,٨٧% عن العام السابق

تطور كمية الأسهم العجانية التى تم توزيعها من خلال الحفظ المركزى خلال الفترة من عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٠

The development of stock dividends distributed through MCSD from 1997 till 2000

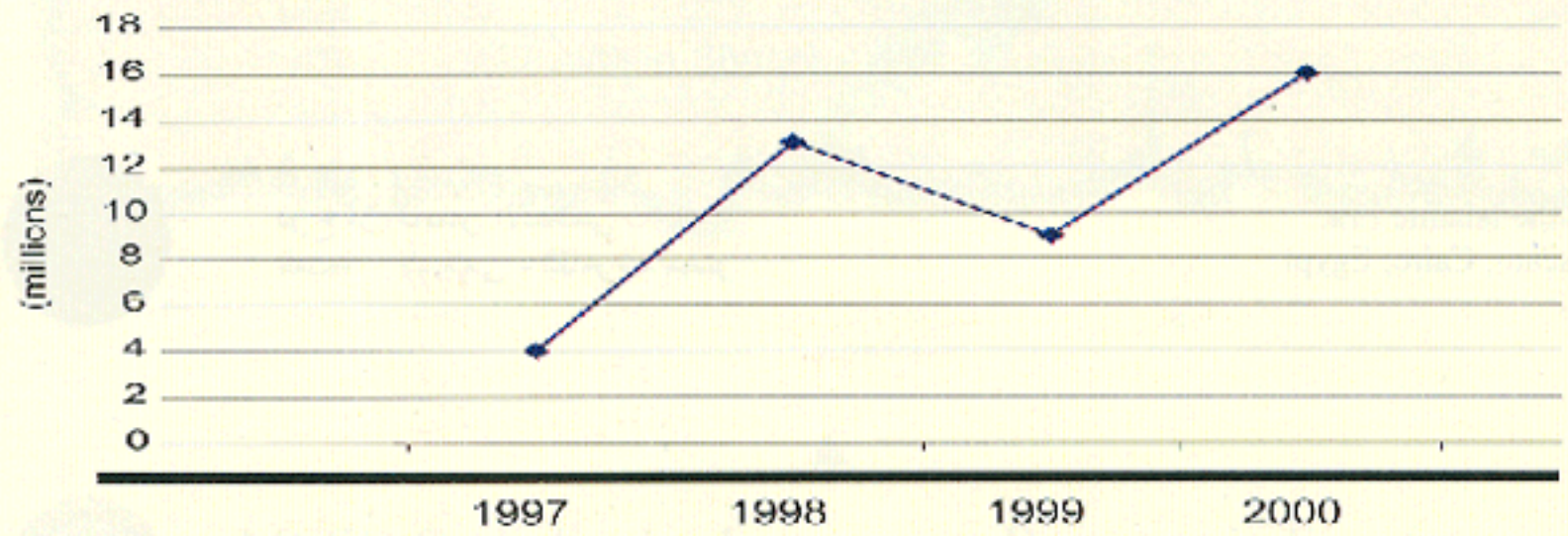

Ancient shield from the old Pharaonic Era, representing the King sitting on the throne.
Egyptian Museum, Cairo, Egypt

درع قديم من العصر الفرعونى للملك يوم التتويج
المتحف المصرى - القاهرة - مصر

Shield of King Tut Ankh Amoun stepping on two enemies
Egyptian Museum, Cairo, Egypt

درع الملك توت عنخ آمون فى هيئة أسد
وهو يطئ اثنين من الأعداء
المتحف المصرى - القاهرة - مصر

Shield of King Tut Ankh Amoun killing a lion representing the strength of the King beating the enemies.
Egyptian Museum, Cairo, Egypt

درع توت عنخ آمون وهو يستعد لقتل أسد
معبراً عن قوة الملك
المتحف المصرى - القاهرة - مصر

Shield from the Islamic Era,
Citadel of Saladin, Cairo, Egypt

درع من العصر الإسلامى
قلعة صلاح الدين - القاهرة - مصر

Shield from the Islamic Era,
Citadel of Saladin, Cairo, Egypt

درع من العصر الإسلامى
قلعة صلاح الدين - القاهرة - مصر

Shield from the Islamic Era,
Islamic Museum, Cairo, Egypt

درع من العصر الإسلامى
المتحف الإسلامى - القاهرة - مصر

Shield from the Islamic Era,
Citadel of Saladin, Cairo, Egypt

درع من العصر الإسلامى
قلعة صلاح الدين - القاهرة - مصر

▲ MCSD Cash dividends payments Branches in Egypt

فروع صرف الكوبونات الخاصة بشركة مصر للمقاصة و التسوية و الحفظ المركزى فى مصر